برلمانيون يؤكدون ضرورة تطبيق القانون

اقتصاديون : التعرفة الكمركية ضرائب غير مباشرة يتحملها المستهلك

□ البصرة/ متابعة المدى

انتقد خبراء اقتصاديون إقدام وزارة المالية على تطبيق قانون التعرفة الكمركية نهاية حزيران القادم ، فيما اكد برلمانيون على ضرورة تطبيق هذا القانون في موعده المحدد.

وقال المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): يجب وضع خطة اقتصادية متينة تتلخص بتفعيل القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعية والصناعية وتأمين المنتج المحلي.

مشيراً الى أن الهدف من تطبيق قانون التعرفة الكمركية هو دعم المنتج الوطني، فإذا لم يكن هناك منتج محلي فما الغرض من تفعيل ذلك القانون ؟ ، لذلك يجب تأمين المواد الغذائية والسلع لكي لا ترتفع أسعارها.

ومن جانبه انتقد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري قرار وزارة المالية بفرض التعرفة الكمركية على السلع المستوردة، كونها ستزيد من أسعارها، وهي بمثابة ضرائب غير مباشرة يتحملها المواطن العراقي البسيط.

وقال الصوري (للوكالة الإخبارية للأنباء): إن الوقت ليس مناسبا لتطبيق قانون التعرفة الكمركية على السلع المستوردة كونه سيخدم التاجر ويضر بالمواطن البسيط من خلال زيادة أسعار السلع، وهذا سيؤدي الى مشاكل اقتصادية في البلاد من خلال ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن وزيادة أسعار المواد في الأسواق العراقية.

وأضاف: إن دعم المنتج المحلي وحمايته يأتي من خلال وسائل أخرى كثيرة كإعفائه من الضرائب وتسهيل استيراد المواد الأولية وتوفير البنى التحتية كالكهرباء والنقل والاتصالات، مشيراً الى ان الإيرادات التي ستتحقق من الرسوم الكمركية خلال عام واحد بحدود (٤٢٠) مليار دينار أي ما يقارب (١٥٠) مليون دولار.

وحددت وزارة المالية الأول من حزيران المقبل موعدا للمباشرة بالتعريفة الكمركية لجميع السلع والبضائع الداخلة إلى العراق لدعم الإنتاج والصناعة والزراعة المحلية والحد من إغراق السوق بالبضائع الرديئة.

وينص القانون على فرض رسم كمركي على البضائع المستوردة، غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الكمركية، بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ من قيمتها، على أن تعفى العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية، من الرسوم الكمركية، كما راعى القانون في تطبيق أحكامه، التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا، ويأتي ذلك بهدف جذب أكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال للعمل في العراق.

في غضون ذلك قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار محما خليل خليل لـ"شفق نيوز" ان لجنته ضمنت قانون التعرفة فقرة تنص على تخصيص الايرادات التي تجنيها الدولة من التعرفة الكمركية إلى صندوق دعم الفلاحين والصناعيين لرفع المنتج الوطني، وكذلك لدعم ذوي الدخل المحدود.

واضاف خليل أن العمل بقانون التعرفة الكمركية سيكون في موعده المحدد في نهاية حزيران المقبل، مشيرةً إلى أن المواطن سيحدد الاستمرار بتطبيقها من عدمه وليس مجلس النواب والحكومة.

وتابع خليل إنه لا يمكن لأي بلد أن يتعامل مع البضائع المستوردة من دون تطبيقٍ قانون التعرفة الكمركية، مؤكداً على أن دولاً في المنطقة تسعى الى عدم تفعيل ذلك القانون للتأمين على مصالحها في العراق.

وبيّن أنّ العمل في قانون التعرفة الكمركية متروك الى المواطن العراقي، وهو الذي سيقرر الاستمرار من عدمه حال تطبيقها، كون هذا الامرٍ مرتبطا به بشكل مباشر"، مشيراً إلى أن المواطن ان طالب بالغاء التعرفة الكمركية فإن مجلس النواب سينزل عند رغبته ويخاطب الحكومة بذلك.

ويبدي مواطنون مخاوفهم من تطبيق قانون التعرفة الكمركية من ارتفاع اسعار المواد الغذائية والسلع، وخاصة ذوي الدخل المحدود الذين تزايد عددهم في العراق في المدة الاخيرة على خلفية استمرار تراجع عمل القطاع الخاص بشكل كبير، حسب خبراء اقتصاديين.

ويعتمد العراق في استيراد البضائع الاستهلاكية من دول مجاورة كايران وتركيا وسوريا، وفي المدة الاخيرة انخفض مستوى الاستيراد من سوريا نظراً للاضطرابات الداخلية التي تعيشها.

ويؤكد خبراء اقتصاديون أنّ البلاد تشهد تدهوراً اقتصادياً ملحوظاً نتيجة عدم تفعيل قانون التعرفة الكمركية وقد ادى هذا الامر الى اغراق الاسواق العراقية بالسلع والبضائع ذات المواصفات الرديئة بالاضافة الى تعطل المعامل والمصانع وزيادة نسبة العاطلين عن العمل.

البنك المركزي يزيد نسبة بيعه الدولار لشركات الصيرفة والبنوك الأهلية

□ بغداد / متابعة المدى

أعلن البنك المركزي أنه قرر بيع ٧٥ ألف دولار لكل شركة صيرفة و ٢٥٠ ألف دولار للبنوك الأهلية بهدف تقليل المشاكل التي تؤدي الى ارتفاع أسعار الدولار أمام العملة المحلية.

وقال نائب محافظ البنك المركزي بحسب (آكانيوز) ان البنك قرر بيع ٧٥ ألف دولار لكل شركة صيرفة أسبوعيا ، بعد ان كانت قيمة البيع ٥٠ ألف دولار وبيع ٢٥٠ ألف دولار للبنوك الأهلية أسبوعيا بعد ان كان ٢٠٠ ألف دولار ".

وأضاف أن هذه الإجراءات تهدف إلى استعادة الدينار العراقي وضعه الطبيعي،" لافتا إلى أن "البنك المركزي لديه سياسة نقدية واضحة، وحصر البيع به يأتي لأسباب تتعلق بضرورة معرفة الزبائن الحقيقيين".

وأوضح أن " الدينار سيستعيد وضعه الطبيعي في الفترة القليلة الوجيزة بعد جملة إجراءات إدارية قام بها البنك المركزي العراقي".

وكانت اللجنة المالية النيابية قد حذرت في وقت سابق الأمانة العامة لمجلس الوزراء من محاولة الهيمنة على السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وتحجيم صلاحيات محافظه، مشيرة الى ان ذلك يعد خرقا للدستور وله تبعات خطرة على الاقتصاد الوطني.

ومهمة البنك المركزي هي الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي. في غضون ذلك حذر عضو مجلس النواب خالد العلواني من إخضاع البنك المركزي للإشراف الحكومي ووصفه بالمدمر وفي غاية الخطورة ، موضحاً أنه هيئة مستقلة تحت إشراف مجلس النواب ويحمي العملة.

وقال العلواني بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن ربط مثل هذه الهيئة المهمة التي لها علاقة بسياسة البلد بالجهة التنفيذية سيحد من توجهها المستقل لمعالجة القضايا بشكل مرن وتفصيلي بالنسبة للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

وأضاف العلواني: إن الحكومة تعمل على خلق أزمة جديدة لكي يتسنى لها ربط البنك المركزي بها مباشرة، موضحا أن قانون البنك المركزي للعام ٢٠٠٤ تنص مادته الثانية على ألا يتدخل أي طرف فيه وخصوصاً الأطراف الحكومية، كما أن المادة ١٠٣ من الدستور العراقي تنص على استقلالية البنك المركزي العراقي.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

الشركات القابضة

أضم صوتي الى دعوة د . عبد الرزاق السعدي رئيس هيئة الأوراق المالية في تأسيس شركات قابضة لتلبية احتياجات التنمية كما جاء في مقابلة له مع اقتصادية جريدة الصباح يوم ٢٠١٢/٤/٥.

ومسوغات وضرورات هذا الأمر جاهزة موضوعيا من الناحية المالية والاجتماعية مع مستلزمات البيئة الاستثمارية التي تهب عليها الرياح الاقليمية والدولية ، كما أن الدستور العراقي وقانون الاستثمار يدفعان بهذا الاتجاه ، ناهيك عن مستلزمات العلاقات العربية والتجارية البينية مع العرب وعمليات التكامل الاقتصادية المتوقعة من خلال اتفاقات ثنائية أو الغاء حواجز كمركية وبينية تحتية عربية.

لذلك تفضل الدول العربية والاقليمية كونها عموما اقتصادات بنمط رأسمالي التعامل مع قطاع خاص ، وأن يكون هذا القطاع جاهز ماليا واقتصاديا ، كما ونوعا ، وهذا لا يتأتى الا عبر شركات قابضة لما تتسم به من مرونة الحركة والملائمة المالية وبخروجها من الاطر التقليدية في الإدارة.

إن الشركات الحكومية العراقية (القطاع العام) تجارية أو صناعية موزعة بين وزارات قطاعية يصعب عليها أن تتواصل وتنسق عملها مع الشركات المكملة مثل شركات وزارة الصناعة وشركات وزارة التجارة والانفصال المعروف بينهما ، أي عدم التكامل ، إضافة الى أن القطاع العام الصناعي أو التجاري وبعد عام (٢٠٠٣ يشعر أنه في مرحلة انتقالية إضافة الى ترهله وعدم جدواه الاقتصادية).

ولذلك يكون من مستلزمات الشركات القابضة أولا إصدار قانون جديد للشركات واضح الأبعاد ومتحررا من تبعات الاقتصاد الشمولي ، وحتى تكون الشركات عبارة عن وحدات جاهزة للتلافي قطاعيا في شركة قابضة واحدة مما يعزز مركزها المالي والاقتصادي أمام الشركات المماثلة ومن خلال أسهمها في سوق الأوراق المالية مع تحررها من بيروقراطية طالما جمدت نشاطها لاسباب لسنا بصدد بحثها . وإن القطاع العام بشركاته صناعية أم تجارية تصبح جاهزة لأن تشكل فيه أيضا شركات قابضة حسب الاختصاص ، مثلا شركة قابضة للصناعات الكهربائية وأخرى للميكانيكية وأخرى للصناعات النسيجية والجلدية وهكذا ، ونفتح أسهمها للمساهمين وبيد شركة قابضة تعتمد سياسة رشيدة تصمم من خيرة خبرائها لكي تكون جاهزة للامتداد في الداخل من خلال التنسيق والتكتل مع نظائرها في القطاع الخاص ، بدلا من التنافس الذي يضر أكثر مما ينفع في هذه المرحلة التأسيسية ، كما أن الشركات القابضة هي البديل الأنسب للشركات الحكومية التي تعيش مرحلتها الانتقالية مع ترهلها وفسادها وتسير بالاتجاه الصحيح من خلال إزالة شحوم الترهل مع الفساد وتعلن الاسهم وتحدد وتباع حتى للمنتسبين ، ولتشكل مردودا ماليا لهم بالإضافة الى راتب تقاعدي بديل من بطالة مقنعة مكلفة مفسدة.

وعندما تكون لدينا شركات قابضة في القطاعين العام والخاص وتعلن أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية يعني أن الإيرادات غير النفطية في تزايد وهذا يخفف كثيرا من مركزية دولة الريع النفطي وسطوتها وعبثية قراراتها وفساد البعض فيها.

وهذا أيضا يجعل الشركات العربية والإقليمية أكثر اطمئنانا في التعامل مع الحكومة بفساد أجهزتها وتقلباتها السياسية التي تفرضها الملفات السياسية عربيا وإقليما وعالميا بحيث تكون هناك مصلحة لشعوب المنطقة في الاستقرار وتكامله.

اعلانات

فقدان

فقد الشخص محمد راضي عبيد منشد بتاريخ ٤/٦ / ٢٠٠٦ في منطقة الشعب شارع الصحة فمن لديه معلومات عنه يرجى إبلاغ مركز شرطة الشعب.

اعلان مناقصة

تعلن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط احدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن اعلان مناقصة محلية برقم (ت/٥٤/٢٠١٢) .
ترميم وتطوير دائرة الكهرباء لفرع الموفقية في واسط.
فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة اعلاه من المكاتب والشركات المتخصصة مراجعة مقر المديرية الكائن في الوزيرية قرب مركز التدريب المهني للحصول على الشروط التجارية لقاء مبلغ قدره (-/١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد على ان تقدم العطاءات في موعد اقصاه الساعة الواحدة بعد الظهر ليوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٢/٥/١٥ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان والمصاريف الاخرى المترتبة .

المديرية العامة لتوزيع كهرباء الوسط

امانة بغداد
أعلان رقم (٦٨/م/٢٠١٢)

تعلن امانة بغداد عن أجراء مناقصة (تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي لتجديد شبكة المحلات ٨٠٦ و ٨٠٨ ضمن بلدية الدورة) ضمن تخصيصات (الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ تحديث شبكات الماء الصافي تجهيز وتمديد) فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص مراجعة مقر ديوان امانة بغداد /الطابق الاول / قسم العقود العامة والكائن قرب ساحة الخلاني لغرض الحصول على وثائق المناقصة وتقديم العطاءات لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينارغير قابلة للرد ألا في حالة ألغاء المناقصة وتقدم العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم مسجل عليه (أسم ورقم المناقصة ، عنوان الشركة الكامل والبريد الالكتروني لها مع تثبيت عدد أوراق العطاء والتوقيع عليها كافة) متضمناً العرض الفني والتجاري على ان تقدم المستمسكات الاتية ضمن أوراق العطاء :-

١. هوية تصنيف المقاولين / انشائية / الدرجة الخامسة نافذة ومجددة وهوية اتحاد المقاولين نافذة وقت تقديم العطاء اذا كان المقاول عراقياً.
٢. تأمينات اولية بمبلغ (١٪) من قيمة العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادر من احد المصارف المعتمده في العراق لامر (أمانة بغداد / الدائرة الادارية) وبالدينار العراقي حصراً
٣. براءة ذمة صادرة من الهيئة العامة للضرائب / قسم الشركات نافذة ومجددة وحسب النموذج المعتمد
٤. وصل شراء وثائق المناقصة مع نسخة من المستمسكات الخاصة للمدير المفوض (بطاقة السكن – هوية الاحوال المدنية – شهادة الجنسية العراقية).
٥. يكون كتاب التخويل لممثل الشركة موقع مختوم أما بالنسبة للشركات الاجنبية يقدم كتاب تخويل لممثل الشركة موقع ومختوم ومصادق عليه من السفارة العراقية يخوله الشراء والمراجعة في العراق مع أرفاق أوراق تاسيس الشركة مصدقة ايضاً وكتاب تسجيلها لدى مسجل الشركات في العراق ان كان لها فرع في العراق.
٦. تقديم عقد مشاركة في حالة تقديم العطاء من قبل شركتين او اكثر مصدق أصولياً عند قطع التندر وكذلك تصديق عقود الاجارة التي ترفق في العطاء.
٧. تقديم منهاج تقدم العمل والكفاءة المالية للشركة والحسابات الختامية للثلاث سنوات الاخيرة مع شهادة تأسيس الشركة مصدقة أصولياً .
٨. تقديم أعمال مماثلة مؤيدة من قبل الجهات ذات العلاقة .
٩. تكون الشركة ملزمة بالتبليغ في حالة تغير عنوانها ويعتبر معتمد بالتبليغات في كل ما يتعلق بالمناقصة.
١٠. سيهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط المطلوبة في المناقصة علماً ان الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ او أي تحفظات ترد فيها.
١١. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان وأية مصاريف اخرى تترتب من جراء ذلك.
١٢. يكون موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن الاستفسارات الراغبين بالمشاركة هو في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد المصادف ٢٠١٢/٤/٢٩ في مقر دائرة ماء بغداد .
١٣. موعد غلق المناقصة هو لغاية الساعة الواحدة ظهراً من يوم الاربعاء المصادف ٢٠١٢/٥/٩ ويمكن للشركات المشاركة الحضور لفتح العطاءات ولاية أستفسارات أو معلومات تتم المراسلة على عنوان البريد الالكتروني لدائرة ماء بغداد وقسم العقود العامة :-

EMAIL: maabaghdad@amanatbaghdad.gov.iq
EMAIL: alukud@amanatbaghdad.gov.iq

امانة بغداد

وزارة الزراعة
شركة ما بين النهرين العامة للبذور
شعبة العقود العامة

م/ إعلان
مناقصة رقم (٦) اعادة تاهيل الخط الانتاجي في كركوك

تعلن شركة ما بين النهرين العامة للبذور إحدى شركات وزارة الزراعة عن إجراء مناقصة اعادة تاهيل الخط الانتاجي في موقع تنقية البذور في كركوك مع كافة الاعمال المدنية والكهربائية والميكانيكية الخاصة بالخط الانتاجي في موقع التنقية في كركوك / محافظة كركوك وفق تبويب الموازنة الجارية . فعلى الشركات والمكاتب المتخصصة بالتجهيز الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة شعبة العقود العامة في الشركة في موقعها الكائن في الكرادة- ساحة الواثق شارع سلمان فائق مقابل مستشفى دار النجاة الأهلي لغرض شراء شروط المناقصة لقاء مبلغ قدره (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعون ألف دينار غير قابل للرد على أن تقدم العطاءات في ظرفين مغلقين الأول للعرض الفني والثاني للعرض التجاري مختومين إلى شعبة العقود العامة في مقر الشركة مذكور عليه اسم المناقصة ورقمها في موعد اقصاه الساعة الثانية عشر ظهرا ليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٥/٨ على ان يتضمن العطاء:
١- هوية تسجيل وتصنيف المقاولين العراقيين لسنة ٢٠٠٨ نافذة لنهاية عام ٢٠١٢ (البلاستيكية) نسخة أصلية ومصورة (الدرجة الثامنة).
٢- براءة ذمة صادرة من الهيئة العامة للضرائب معنونة الى الشركة (نافذة).
٣- كشف بالاعمال المماثلة مصدقة من قبل الجهات المعنية.
٤- تأمينات أولية بنسبة ١٪ لضمان جدية المشاركة لأمر الشركة مثبت به اسم المناقصة ورقمها.
٥- إجازة ممارسة المهنة الخاصة بإدارة الشركة (نسخة أصلية ومصورة).
٦- وصل شراء شروط المناقصة.
٧- المستمسكات الشخصية للمقاول أو المدير المفوض (هوية الأحوال المدنية – شهادة الجنسية العراقية- البطاقة التموينية – بطاقة السكن) بتأييد من المجلس البلدي.
٨- ما يثبت حجب البطاقة التموينية عن المقاولين.
وسوف يهمل أي عطاء لا يحتوي على الشروط المطلوبة او يرد بعد هذا التاريخ علما ان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وسيتم عقد اجتماع للإجابة عن أي استفسار قبل (٧) أيام من تاريخ المناقصة ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان البالغة ٢٪ وأي ضرائب او رسوم مقدرة قانونيا ويخضع هذا الإعلان لتعليمات تنفيذ العقود رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته.

مع التقدير
البريد الالكتروني: meso__nahrin@zeraa.iq

المدير العام
ورئيس مجلس الإدارة
٢٠١٢/٤/١٨